

(١٥١) وعن أبي جعفر محمد بن علي (صلع) أنه قال : من وكل وكيلاً^(١) على بيعٍ وباعه له بوكيس^(٢) من الثمن ، جاز البيع عليه ، إلا أن يثبت أنه تعمّد الخيانة أو حابى المشتري ، وكذلك إن وكله على الشراء فتغالى فيه ، فإن لم يعلم أنه تعمّد الزيادة ، أو خان أو حابى ، فشراؤه جائز عليه ، وإن علم أنه تعمّد شيئاً من الضرر ، ردّ بيعه وشراؤه ، وإن وكله على بيع شيء ، فباع له بعضه ، وكان ذلك على وجه النظر فالبيع جائز . قال : وإن أمر رجلين أن يتبعا له عبداً فباعه أحدهما ، لم يَجْزُ بيعه إلا أن يجعل البيع لكل واحد منهما على الانفراد إن انفردا ، ولهما معاً إذا اجتمعا .

(١٥٢) وعن علي (صلع) أن رجلين اختصما إليه فقال أحدهما : بعته هذا قواصر^(٣) واستثنيتُ خمساً منهن لم أعلمهن في وقت البيع ، وبعض القواصر أفضل من بعض . قال علي (ص) البيع فاسد لأن الاستثناء وقع على شيء مجهول .

(١٥٣) وعن جعفر بن محمد (صلع) أنه سئل عن رجل اشترى جارية من رجل على حكمه^(٤) (يعنى حكم المشتري ، فدفعت إليه مالا فلم يقبله البائع فقال المشتري : قد حكمتني وهذا حكمي ، فقال (ع) إن كان الذي حكّم به ، هو قيمتها ، فعلى البائع التسليم ، وإن كان دون ذلك ، فعلى المشتري أن يكمل له القيمة .

(١) حش ٥ ، ي - من وكل وكيلاً يشتري له جارية بعينها ، فاشترها لنفسه بمال موكله ، ووطئها واستولدها ، كانت الأمة وولدها الموكّل ولا يثبت نسب الولد لأنه وطئ من لا يحل له . من المطلب .

(٢) حش ٥ : الوكس النقص ، يقال : لا وكس ولا شطط أى لا نقص ولا زيادة . من الديوان .

(٣) حش ٥ ، ي - القوصرة من أوصية التمر وجمعها قواصر .

(٤) حش ٥ - ومن يختصر المصنف : ومن باع سلعة من رجل ثم استقاله البيع ، فأقاله على شيء تركه له من الثمن ، فله أن يأخذ ما ترك له ، حاشية .